

## التعمير في وادي مزاب : بين حتمية التوسع وألوية الحفاظ على الموروث العمراني

أ.د. قواس مصطفى

قسم علوم الأرض والتهيئة العمرانية جامعة تبسة تبسة الجزائر  
البريد الإلكتروني: mostafa\_gaouas@yahoo.fr

أ.د. عقاقبة احمد

قسم علوم الأرض كلية العلوم جامعة الحاج لخضر باتنة الجزائر  
البريد الإلكتروني: Dja\_aka@yahoo.fr

### ملخص :

تهدف هذه الورقة البحثية إلى فهم وإيجاد أنماط التوسعات العمرانية التي تتوافق مع أصالة ومقومات النموذج العمراني المحلي لوادي مزاب من خلال البحث في التراث العمراني واستلهام فلسفة عمرانية تتميز بتنظيم وهيكلية المجال وفق معطيات اجتماعية وبيئية تساهم في تنمية عمرانية تلبي حاجيات السكان وتحد من تدهور الموروث العمراني والنظام البيئي. إن إشكالية التوسع العمراني في المناطق المحمية تتطلب منا فهم النظام البيئي وكيفية اندماج النموذج العمراني التقليدي ليتم استنباط أهم مقومات وعوامل الاستدامة، ثم العمل على تحديد قيمة ومميزات التراث العمراني وقياس حجم التدهور الحاصل في الأنسجة القديمة المحمية والأثر السلبي للتوسع العمراني على النظام البيئي والتراث العمراني. هذه الإشكالية تدفعنا إلى مراجعة أشكال التوسع في المدن العتيقة بثمنين أهم المنجزات والحلول الهادفة إلى التوفيق بين حماية التراث العمراني وتطوير الحياة المعاصرة بالبحث عن أسباب التدهور، ومن ثم العمل على إيجاد إطار قانوني مؤسسي يحدد المهام والتدخلات وفق معايير مستوحاة من عمق وتراكمات تراثنا العمراني والمعماري، مع إدخال الأطروحات والأفكار الأجنبية وإعادة صياغتها وفق متطلبات الهوية العمرانية، لذا فإن مشروع القصر الجديد يجسد أهم نماذج التوسع الناجحة في وادي مزاب والتي من شأنها المساهمة في صياغة مفاهيم جديدة للحفاظ على أنماطنا العمرانية واستمرارها في ظل متغيرات العصر.



## مقدمة :

يعتبر التراث العمراني الشاهد المادي على حضارة وثقافة الشعوب والمجتمعات ومحصلة لتراكم الأفكار والخبرات والتواصل الزمني والمجالي والذي يعبر عنه بنماذج عمرانية متنوعة ناتجة عن اختلاف عوامل إنتاج الشكل الحضري والمتمثلة في مختلف إمكانات البيئة الطبيعية من موارد ونوع المناخ السائد ، طبوغرافية الموضع وأهمية الموقع، النظام السياسي والاقتصادي، المعتقدات الدينية والنظام الاجتماعي وكذا التراكم الفكري والثقافي للمجتمع الحضري.

وتكمن أهمية هذا التراث العمراني في كونه نافذة لقراءة مسار وتاريخ الإنسانية ومحصلة لبناء حضارات متنوعة ومتداخلة بين أقاليم وشعوب مختلفة، يعتبر التراث العمراني حالياً أهم محرك لصناعة سياحية ذات بعد إستراتيجي تحقق تنمية اقتصادية واجتماعية باعتبار التراث العمراني من أهم عوامل الجذب السياحي خاصة في المناطق الصحراوية والتي اخترنا منها منطقة وادي مزاب (غرداية) كنموذج للدراسة نظراً لطابعه العمراني والمعماري المتميز والذي صنف في قائمة التراث العالمي لليونسكو منذ عام ١٩٨٢، هذا التصنيف يعبر عن القيمة الاستثنائية لهذه المنطقة والتي تتجسد في تشكيله العمراني المتميز بطابعه الخاص (القصر) إضافة إلى طرق استغلال وتسيير الموارد الطبيعية في منطقة صحراوية بشكل مستدام على امتداد ألفية من الزمن.

لقد اهتم العديد من الباحثين بهذه المدن التي تعتبر كنموذج عمراني فريد من نوعه في الجزائر ومن بينهم (J.Bisson) والذي قام بتحليل كل من تركيبها الحضرية، وظائفها، ومورفولوجية مساكنها وأنماط التغيرات التي أدخلت على المساكن حيث استنتج أن هذه الحالات من الأنوية العمرانية بقدر ما هي غنية بالدروس المعمارية والعمرانية، فتحليلها معقد وتمثل بالنسبة للمعماريين مصدر إلهام والهام.

إن استمرار النمو السكاني الذي قد يصل إلى حوالي ٥٠٠ ألف نسمة سنة ٢٠١٥ وارتفاع حجم الاستثمارات وزيادة الطلب على العقار الحضري والتوسع على حساب الواحات قد يؤدي إلى خلل في نظام استغلال الموارد الطبيعية للمجال وبالتالي تهديد تراث المنطقة بالزوال، هذا ما دفع كل من السلطات و السكان، الجمعيات المحلية وبعض الهيئات الدولية إلى التفكير في نمط تهيئة مستدامة يحافظ على تراث المنطقة ويتجاوب مع متطلبات التوسع العمراني في شكل مشاريع حضرية كامتداد للنموذج العمراني المحلي الذي يعتبره الباحثون والجغرافيون وأصحاب فكرة التنمية المستدامة أنه نموذج يجسد فعلاً العمران المستدام.

ويعتبر القصر الجديد تينميرين (توسع قصر بني يزقن) أحد الحلول المقترحة لمشكلة التوسع العمراني من جهة وأداة لتثمين التراث العمراني من جهة أخرى، وتعد عملية استحداث هذا النموذج العمراني التقليدي وفق معايير عمرانية حديثة ملائمة للظروف المناخية الصحراوية ونمط الحياة الاجتماعية استجابة لرغبة السكان في الاستمرار بهذا النموذج المحلي والجمع بين التراث والحداثة كأسلوب جديد للتخطيط الحضري بالمنطقة.

وتجدر الإشارة إلى أن ما يميز هذه التجربة هو إشراك المواطن في فكرة المشروع وتفعيل دوره كمساهم ومتدخل في الأشغال وبالتالي الاستفادة والعمل على ترقية المشروع والمحافظة عليه، هذا ما يجسد التطبيق الفعلي لسياسة التهيئة والتنمية المستدامة في الجزائر والتي تركز على مبدأ الحكم الراشد في تسيير وترقية الموارد والإمكانات من خلال الموازنة بين تلبية متطلبات السكان من سكن وعمل ومجالات توسع حضرية والحفاظ على التوازن البيئي والموروث الثقافي والعمراني، ومن هذا المنطلق كان ولا بد من البحث عن إستراتيجية تعميم تعتمد على فهم نمط الحياة الاجتماعية وتقييم التراث العمراني والعمل على حمايته وتطويره في شكل قصور سكنية جديدة، أما تحقيق مواصفات المدينة فيتم من خلال توطين المشاريع والبنية التحتية الضرورية كالمطار والمنطقة الصناعية، الجامعة



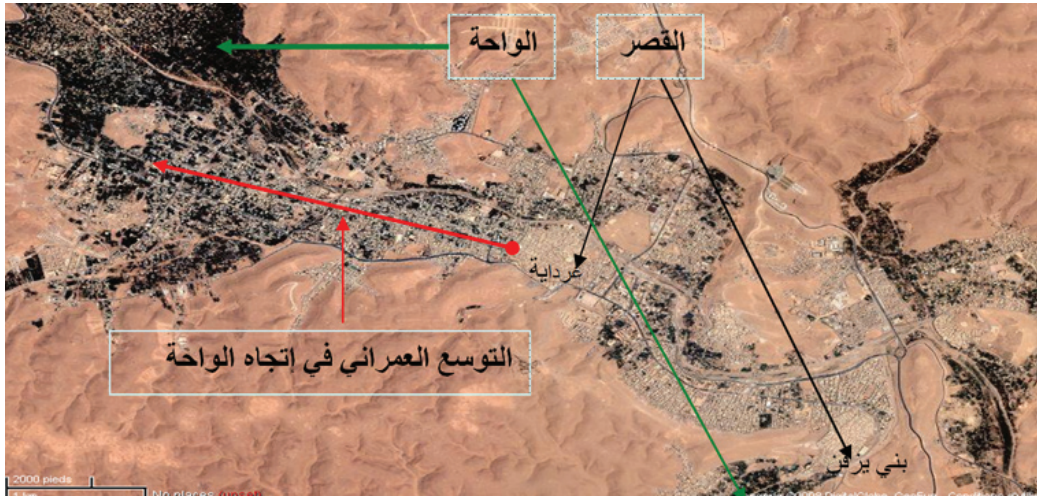
والملاعب الأولمبي... الخ. بعيدا عن المناطق المحمية.

## ١. التعريف بمنطقة وادي مزاب:

يتمثل البونتابل<sup>(١)</sup> (خماسي المدن) في إتحاد مجموعة من المدن القابعة بوادي ميزاب والتي أنشأت منذ حوالي أكثر من ألفية من الزمن، وتمتاز بعمران ومعمار فريد من نوعه وتمتيز جذب كبار العمرانيين المعاصرين أمثال كوربزيي (Corbusier)، فغرداية جوهرة ميزاب أسست سنة ١٠٤٨م هذه العاصمة التجارية التي يقطنها بنو ميزاب قد احتضنت ماضيها (والمدينة التي لا تحتضن ماضيها لا مستقبل لها) كمدينة معبر للقوافل المتجهة نحو أفريقيا الساحلية وبلدان المغرب، ويشكل طرازها المعماري لوحة مليئة بالنشاط والحيوية.

يقع وادي مزاب على بعد ٦٠٠ كلم جنوب العاصمة الجزائر، ضمن هضبة متوسط ارتفاعها يقدر بـ ٦٠٠ م على خط الطول ٤٥، ٣ ودائرة عرض<sup>(٢)</sup> ٢٢, ٥٠°، يمتد على مسافة ٢٠ كلم طولاً ويمتوسط ٢ كلم عرض بمساحة تقارب ٤٠ كلم<sup>٢</sup>، وتعد استخدامات الأرض بوادي مزاب نتاج تضافر عدة عوامل طبيعية وبشرية أفضت إلى اعتماد ثنائية الارتباط بين القصر والواحة، بحيث تم توطين القصور الخمسة فوق تلال صخرية كموضع دفاعي وبعيدة عن الفيضانات في شكل أنسجة حضرية متراسة ذات خصائص عمرانية ومعمارية مميزة، أما المساحات المنبسطة داخل الوادي فقد استخدمت للنشاط الزراعي وقسمت إلى خمس واحات أي لكل قصر واحة، هذا التزاوج المستدام بين الطبيعة والعمران شكل لوحات فنية ذات قيمة جمالية نادرة.

الصورة رقم (٠١):



تبين الصورة المناطق الصخرية الغير معمرة ما يعبر عن قلة وانعدام الموارد الطبيعية في المنطقة وانحصارها ضمن المجال المحدود لوادي مزاب ما يفسر الاستغلال المكثف للمجال وتوسع العمران على حساب الواحات.

## ٢. استخدامات الأرض في وادي مزاب:

رغم قسوة الطبيعة وشح الموارد المائية فإن المجتمع المزابي تمكن من فرض نموذج عمراني مستدام يجمع بين المجال الحضري ممثلاً في القصر والمجال الزراعي ممثلاً في الواحة ضمن وادي مزاب بشكل وظيفي متوازن مجسداً

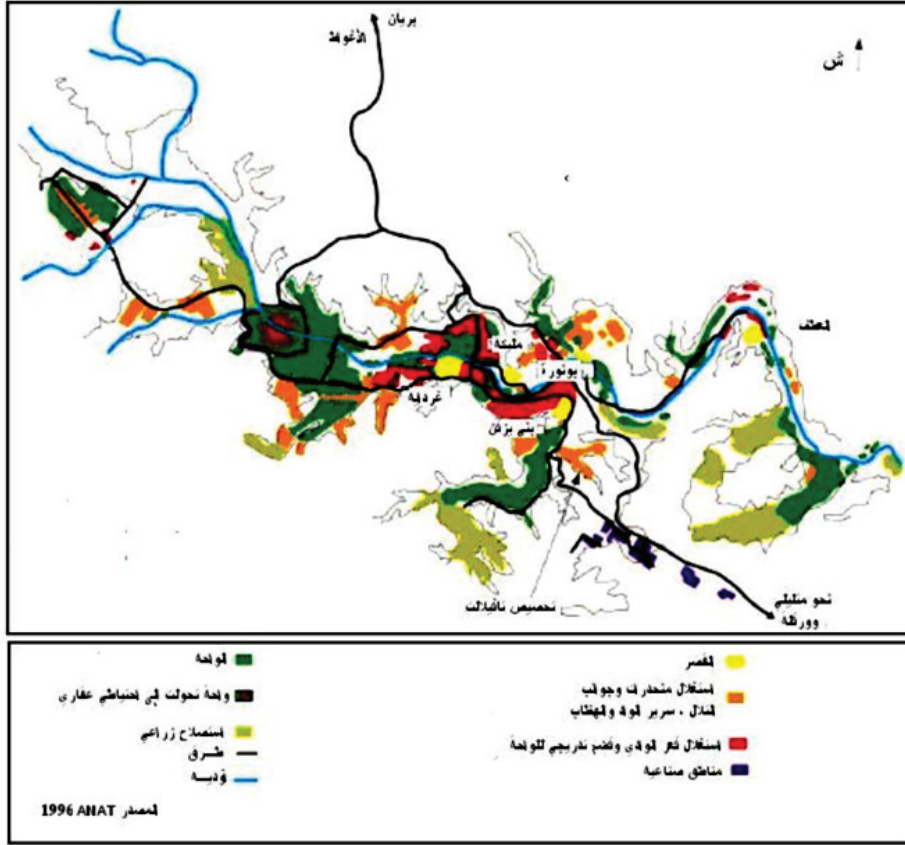
(١) البونتابل (pentapole) وهي كلمة فرنسية وتعني بالعربية خماسي المدن

(٢) Henriette et al, Habiter Le désert Les maisons mozabites, 1986, édition ISBN, page 23. (2)



لمفهوم التنمية المستدامة منذ عشرة قرون.

إن نشأة خماسي المدن الميزابية يعود إلى القرن ١١ الذي يجد جذوره في عودة السكان الاباضيين من عواصمهم الأصلية (تيارت، سدراتة) الذين اختاروا منطقة غرداية كملاذ لهم بعيدا عن طرق التبادلات الكبرى، وهروبا من الاضطهاد



المخطط رقم (٠١):

وتتوه المرفولوجية المحصنة للقصور التقليدية بالضرورة التاريخية لمبدأ الحماية من التهديدات الخارجية وتذكر أيضا بإبداع سكان الصحراء في مواجهة الشروط البيومناخية القاسية.

فالبيوتابول لم يُمس في جوهر عمرانه الأصليل إلا بعد دخول الاستعمار إلى المنطقة، أين عرف التعمير نموا نحو خارج أسوار القصور، ودليل ذلك أن غرداية حاليا تعادل ٨ مرات المحيط المبني للقصور الخمسة التقليدية والتي عادة تكون متوضعة في قمم صخرية مشرفة بذلك على الوادي وبعيدا عن فيضاناته، وبعد دخول الاستعمار تزحج السكان إلى أسفل الوادي تدريجيا واقتربوا من الواحات التي توفر لهم جوا منعشا.

ففسق الامتداد الحضري في الوادي قد كان حتميا بفعل عدة عوامل منها خروج السكان الاباضيين من القصور نحو الأراضي القريبة، وصول السكان ذوو المذهب المالكي، وكذلك تحول البدو الرحل إلى الحياة الحضرية.

لقد سمحت التوسعات العمرانية بتعايش عمراني ومعماري بديع تم بشكل تدريجي للأقطاب الحضرية على طول امتداد ٢٥ كلم، أما المرحلة الأخيرة من الامتداد الحضري فكانت نتيجة حتمية لتشبع سافلة الوادي من خلال خروج العمران من الوادي إلى الهضاب المجاورة منذ سنوات التسعينيات وكان ذلك مترجما بعدة مشاريع: إنشاء المنطقة الصناعية في جنوب المدينة (١٩٧٥-١٩٨٥)، انجاز التخصيصات الخاصة كتخصيص تافيلالت جنوب قصر بني

يزقن، و كذلك توطين جامعة غرداية في الجنوب الشرقي من وادي ميزاب.

ويمكن إيجاز الدوافع والأسباب المؤدية إلى التوسع التدريجي على الواحات في ما يلي:

- توسع العمران على الواحات هو حتمية نظرا لانعدام الموارد الطبيعية الضرورية للاستقرار خارج الوادي؛
- دخول المستعمر الفرنسي بغرض السيطرة على المجال من خلال القيام بتوطين أنسجة عمرانية تفصل بين القصور الخمسة؛
- الزيادة السكانية وارتفاع حجم الطلب على السكن؛
- تجزئة الأراضي الفلاحية إلى قطع صغيرة نتيجة لتوارث العقار على امتداد ألفية من الزمن إضافة إلى قوة الارتباط بالمجال، مما دفع بالسكان إلى بناء مساكن للاستقرار داخل الوادي؛
- نمو النشاط السياحي والتجاري مما شجع الاستثمار والبناء بالقرب من القصور وعلى امتداد المحاور.

### ٣. خصائص الوسط الطبيعي :

#### ٣.١. المناخ:

يتميز مناخ المنطقة بالجفاف والحرارة، بحيث يقدر متوسط الحرارة اليومي لشهر جويلية بـ ٣٣° وتصل درجة الحرارة القصوى إلى ٤٦°، أما متوسط التساقط السنوي يقدر بـ ٦٠ ملم ولا يتجاوز في السنوات الجافة ٣٠ ملم، كما تسود المنطقة رياح شتوية شمالية غربية باردة ورطبة نسبيا ورياح صيفية حارة، كما تهب رياح محملة بالرمال بمتوسط ٢٠ يوم خلال شهر مارس، أفريل و شهر ماي<sup>(٣)</sup>.

#### ٣.٢. الطبوغرافيا:

يتموضع وادي مزاب فوق هضبة كريتاسية مشكلة من الكلس الصلب ذات انحدار ضعيف، ويمتد من الشمال الغربي نحو الجنوب الشرقي مشكلا مجموعة من المنعطفات نتيجة التعرية المطرية وبذلك تميز ثلاث أشكال طبوغرافية متباينة تتمثل في:

منطقة سهلية منبسطة أسفل الوادي تتشكل من الواحات ومنطقة متوسطة الانحدار في شكل تلال تتوسط سرير الوادي وتمثل القصور أما المنطقة الثالثة فتتميز بانحدار كبير مشكلة حواف الوادي.

إن فهم ديناميكية المجال الفزيائي خاصة ما يتعلق بظاهرة الفيضانات قد يساعدنا في فهم دواعي توطين وبناء القصور الخمسة فوق تلال صخرية تتوسط سرير الوادي نظرا لكونها موضع دفاعي جيد ومحمي من الفيضانات، أما المناطق المنبسطة فقد استغلت للنشاط الزراعي وفق نظام ري يعتمد على مياه الفيضانات هذا ما يؤكد تحليل نموذج الارتفاعات الرقمي في الشكل رقم (٠١) والذي يبين الانبساط داخل سرير الوادي مما يعرضه لخطر الغمر، وبالتالي فإن التعمير في هذه المناطق يعتبر خطرا على السكان والممتلكات ويستنزف التربة كثرة محدودة في المنطقة، أما حاليا وللحفاظ على هذا الاستخدام المتجانس للمجال فلا بد من توجيه التعمير نحو سفوح الوادي الصخرية.

Henriette et al, Habiter Le désert Les maisons mozabites, 1986, édition ISBN, p 25. (3)



#### ٤. المعالم التاريخية والتراث العمراني:

نصت المادة الأولى من مسودة ميثاق المحافظة على التراث العمراني في الدول العربية وتميمته الصادر بـشوال ١٤٢٤هـ / ديسمبر ٢٠٠٣ على أن:

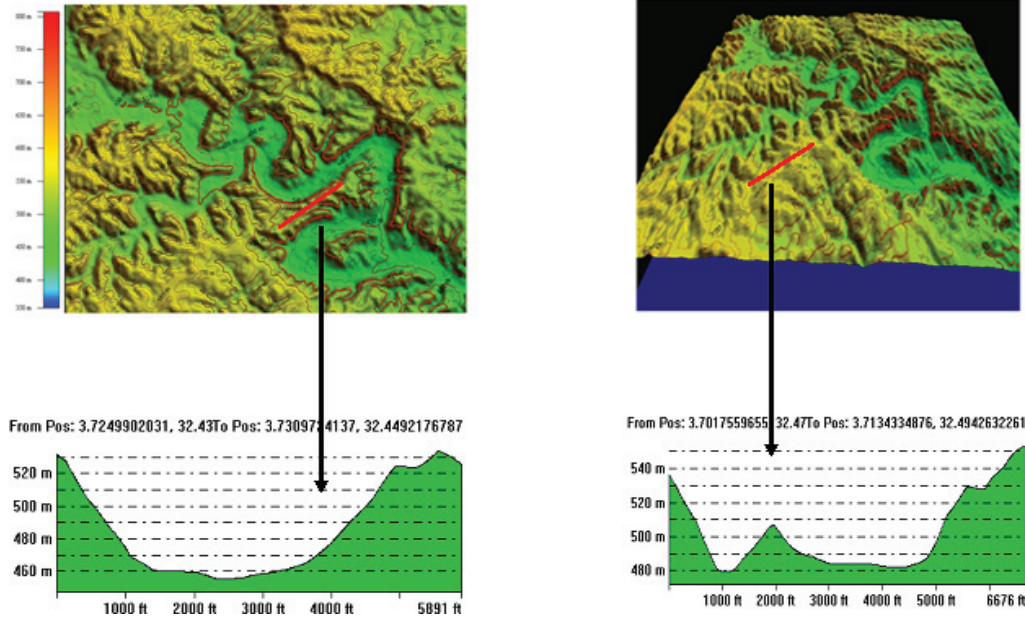
التراث العمراني: هو كل ما شيده الإنسان من مدن وقرى وأحياء ومباني وحدائق ذات قيمة أثرية أو معمارية أو عمرانية أو اقتصادية أو تاريخية أو علمية أو ثقافية أو وظيفية، ويتم تحديدها وتصنيفها وفقاً لما يلي:

أ - المباني التراثية، وتشمل المباني ذات الأهمية التاريخية والأثرية والفنية والعلمية والاجتماعية بما فيها الزخارف والأثاث الثابت المرتبط بها والبيئة المرتبطة بها.

ب- مناطق التراث العمراني، وتشمل المدن والقرى والأحياء ذات الأهمية التاريخية والأثرية والفنية والعلمية والاجتماعية بكل مكوناتها من نسيج عمراني وساحات عامة وطرق وأزقة وخدمات تحتية وغيرها.

ج - مواقع التراث العمراني، وتشمل المباني المرتبطة ببيئة طبيعية متميزة على طبيعتها أو من صنع الإنسان.

الشكل رقم (١) : نموذج الارتفاعات الرقمي



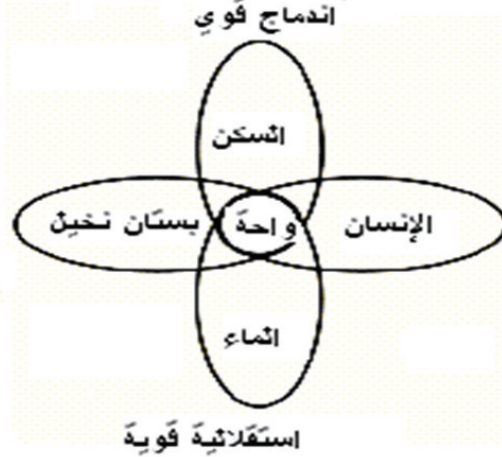
أما المادة الثانية من مسودة الميثاق فتعرف التراث العمراني العربي بأنه كل تراث عمراني يعكس خصائص الحضارة العمرانية العربية أو يمثل إفرازاً لإحدى الحلقات التاريخية المتعددة التي مرت بها الأمة العربية وتوارثته الأجيال عبر العصور وهو تراث لكافة أبناء الأمة العربية.

وحسب المادة الأولى من اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي التي اقرها المؤتمر العام في دورته السابعة عشرة بباريس ١٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٢ فإن التراث الثقافي يعني:

- الآثار: الأعمال المعمارية وأعمال النحت والتصوير على المباني والعناصر أو التكوين ذات الصفة الأثرية والنقوش والكهوف ومجموعات المعالم التي لها جميعاً قيمة عالمية استثنائية من وجهة نظر التاريخ، أو الفن، أو العلم؛

- المجمعات: مجموعات المباني المنعزلة أو المتصلة التي لها بسبب عمارتها أو تناسقها، أو اندماجها في منظر طبيعي، قيمة عالمية استثنائية من وجهة نظر التاريخ، أو الفن أو العلم؛
  - المواقع: أعمال الإنسان أو الأعمال المشتركة بين الإنسان والطبيعة وكذلك المناطق بما فيها المواقع الأثرية، التي لها قيمة عالمية استثنائية من وجهة النظر التاريخية أو الجمالية، أو الإثنولوجية، أو الأنثروبولوجية.
- وتدخل نماذج الدراسة "نمط القصور بگرداية" ضمن تعريف الشطر الثاني الخاص بمفهوم المجمعات الأثرية، دون أن نستثني وجود النوعين الآخرين.
- فبالنسبة للمنطقة المحمية لوادي ميزاب فقد تم تحديدها بموجب المرسوم التنفيذي رقم ٢٠٩-٠٥ المؤرخ في ٤ جوان ٢٠٠٥، أما المعالم التاريخية للمنطقة فقد تم تصنيفها ودراستها على مستوى ديوان حماية وترقية وادي ميزاب، إضافة إلى هذا فقد تطرقت العديد من المؤلفات والملتقيات الوطنية والدولية إلى موضوع التراث العمراني والمؤهلات السياحية لوادي ميزاب بشكل مفصل وشامل غير أننا وبحكم دراستنا للتوسعات العمرانية الحديثة و دورها في الحفاظ على التراث العمراني سنكتفي بذكر أهم معالم التراث العمراني في المنطقة والتي تتمثل في:
- القصور مع واحاتها وهي قصر غرداية، بني يزقن، بونورة، مليكة، العطف، ذات قيمة تاريخية ونمط عمراني مميز ومندمج في النظام البيئي.
  - الأسواق (سوق غرداية، سوق لاله عشو، سوق بني يزقن) والتي تعتبر مراكز الحياة الحضرية، المساجد، أبراج المراقبة والتي تحمل قيمة الاستمرار الوظيفي على امتداد ألفية من الزمن.

الشكل رقم (٢): وظيفة نظام الواحة



إن أغلب الواحات الصحراوية أنشأت على أساس الثلاثية ماء، سكن، وبستان نخيل والتي تشكل مركبا متجانسا ومترابطا بشكل واضح وقوي، ولكن غوار (M.A. Gaouar) يقترح إضافة عنصر مهيكلمحرك آخر ألا وهو الإنسان من خلال مساهمته في التنظيم والديناميكية الاجتماعية التي تمنح كل واحة من الواحات الخمسة خصوصيتها يتم بناء القصر عبر عدة مراحل بحيث يشيد المسجد في أعلى نقطة كمؤسسة ذات قيمة روحية تجاوره مجموعة من المساكن تحاط بسور للحماية أما السوق فيوطن عند مدخل احدي البوابات أو خارج السور، وبازدياد عدد السكان يتم توسيع القصر نحو الأسفل في شكل حلقي ويحاط بسور حماية جديد



أما حالياً فالقصور الخمسة لم تتجاوز في توسعها موضعها الأصلي (المتمثل في التلال) فقط، بل امتدت نحو الواحات مما يستوجب التفكير في خيارات جديدة للتوسع.

الصورة رقم (٣)



الصورة رقم (٢)



- المسكن التقليدي: الذي يبدو بسيط في الشكل، يتميز بأبداعه الفني وتصميمه التام وفضاءاته التي تستجيب للنمط المعماري المحلي، استعمل في بنائه مواد محلية تتأقلم مع مناخ المنطقة الصحراوي فهناك اقتصاد في الوسائل؛

- المنتجات التقليدية من النسيج التقليدي، الفخار التقليدي، النحاس و صناعة الجلود؛

- الحركة الثقافية العيد الوطني للزربية، صالون التمر، شهر التراث، الأعياد والمناسبات الدينية...؛

- التراث غير المادي الذي يضم الأكل الشعبي، الموسيقى الشعبية، المخطوطات القديمة....؛

- نظام الري التقليدي المحلي والمعروف بتقسيم المياه: بحيث يتم تحويل مياه الفيضان لسقي الواحات عبر أنفاق تحت الأرض أنجزت من طرف السكان المحليين، لكل نفق مخرج نحو جهة محددة من الواحة ويتم مراقبة الفيضان من خلال أبراج المراقبة وتقسيم المياه بطريقة متساوية من طرف لجنة مختصة تحدد نصيب كل فرد.

وعند حصول الواحة على كفايتها من الماء يتم تحويله نحو السد لتخزينه ضمن الطبقات الجوفية عبر أبار أنجزت داخل حوض السد لتسهيل تغذية السماط المائي.

الصورة رقم (٥):



الصورة رقم (٤):

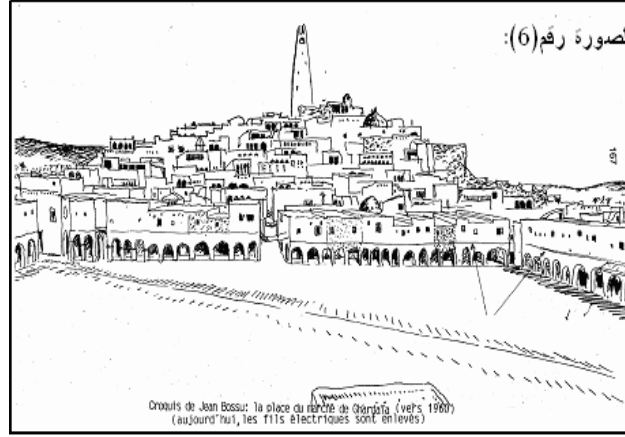


#### ٢،٤. مفهوم القصر المزابي:

هو وحدة اجتماعية فيزيائية محدودة بسور تتوضع في شكل حلقات مركزية فوق تله أو مرتفع، أما من الجانب الاجتماعي فيتضمن تركيبة اجتماعية متماسكة مقسمة إلى عشائر لها نظام حكم يتمثل في مجلس العزابة الذي



يصدر قرارات (تشييع عريضة) تنفذ من طرف الجمعيات والمجتمع المدني هذا ما يحقق الترابط الاجتماعي والإحساس بالانتماء للمجال، ومنه يمكن اعتبار القصر كوحدة مجالية عمرانية تضم مجموعة من المساكن المتلاصقة والمتلاحمة ذات الخصائص المعمارية المتشابهة في شكلها الخارجي وشبكة طرق عضوية ضيقة وملتوية مما ينتج في النهاية شكل عمراني بسيط ومتجانس ملائم لخصائص المجتمع المحلي والمناخ الصحراوي الحار والجاف، يتضمن عدة تجهيزات أهمها المسجد الواقع بوسط القصر في أعلى قمة التل ما يميزه بساطة الشكل وتعدد الوظائف، أما السوق فموقعه يكون إما عند مدخل أو عند محيط القصر بالإضافة إلى تجهيزات ومرافق أخرى ذات أهمية في حياة سكان القصر الاجتماعية والاقتصادية والثقافية كالمكتبة والمدرسة القرآنية...



الصورة رقم (6):

أما القصر كشكل أو مظهر حضري فيمتاز بالتراس والتجانس والبساطة ويعبر عن تنظيم ملائم للموروث الحضاري بشكل يستجيب لحاجيات السكان الوظيفية والبيئية.

#### ٣،٤. قصر بني يزقن:

يتكون من ١٢ عشيرة بتعداد سكاني يقدر بـ ١٦٠٠٠ نسمة، شهد عدة توسعات عبر عدة مراحل محددة بأسوار حماية كشواهد على مراحل التوسع، أما حالياً فالقصر محاط بسور خارجي بمحيط طوله ١٥٠٠ م يحتوي على بوابتين رئيسيتين وهما الباب الشرقي والباب الغربي، إضافة إلى أبواب ثانوية أخرى ذات أهمية في تنظيم القصر، ويتميز قصر بني يزقن بنسيج عمراني كثيف ومتضام، يستحوذ الإطار المبني فيه على معظم المساحة ويظهر في شكل منازل ذات نمط معماري متشابه في الشكل الخارجي تميزه الفتحات الصغيرة واللون الأصفر والبني الفاتح، أما مواد البناء المستخدمة فهي محلية تقليدية مشكلة من الحجارة، الخشب، الطين والجبس.

ويخضع المخطط المعماري للمسكن لعدة عوامل منها مساحة القطعة وشكلها، نسبة الانحدار والإمكانات المادية لصاحب المسكن وتقنيات البناء المستعملة في فترة البناء، وإضافة إلى المسكن نجد عدة مرافق مهيكلية للقصر تتمثل في المسجد، برج بوليلة، المدرسة، المكتبة والسوق، هذه المرافق موزعة بشكل وظيفي محكم.

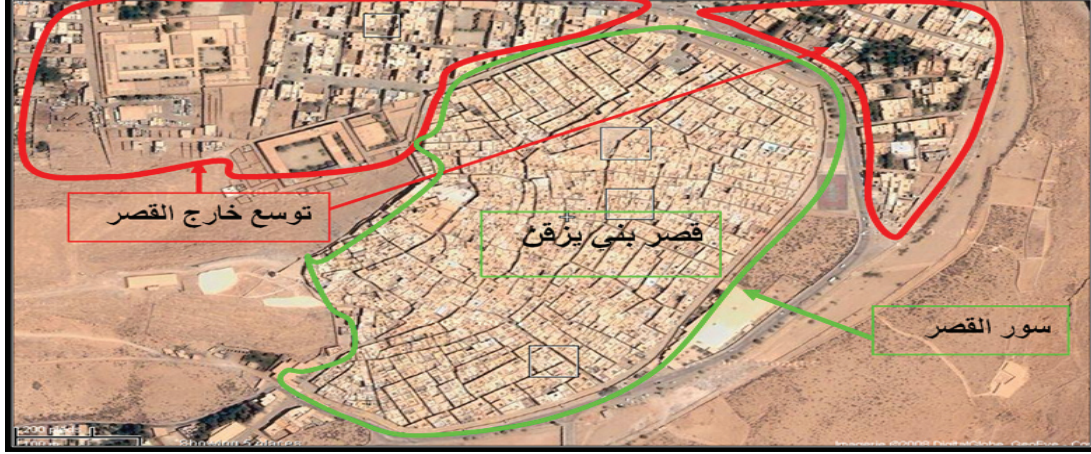
أما الإطار الغير مبني فيتشكل من الشوارع والأزقة الضيقة والملتوية لتكسير الانحدار، هذا ما يمنح للقصر مخططاً عضويًا ملائمًا للمناخ الصحراوي، حيث أن من مميزات أنه يسمح بتوفير الظل وتكسير الرياح وتلطيف الجو.

حالياً يشهد القصر توسعاً وامتداداً خارج السور بأشكال عمرانية ومعمارية مختلفة وفي مناطق معرضة للغمر على حساب الواحة مما يقلص من عنصر مهم ألا وهو المساحات الخضراء وبالتالي إحداث خلل بيئي ووظيفي



للمجال من جهة، وتشويه المظهر العمراني والقيمة الجمالية للمنطقة من جهة أخرى، وأمام هذا الإشكال المتفاقم عكف المجتمع المدني والهيئات المحلية والوطنية علي بلورة واقتراح عدة مشاريع للحفاظ علي هذا الموروث العمراني، من أهمها مشروع قصر (تينميرين) كتوسع لقصر بني يزقن الذي اخترناه كنموذج للبحث.

الصورة رقم (٧):



من خلال الصورة نلاحظ الفرق بين كثافة الإطار المبني، شبكة التقطيع، عرض الشوارع، حجم البنايات، المساحات الخضراء في النموذجين القصر القديم و التوسعات خارج القصر.

#### ٤،٤. الخصائص العمرانية لقصر بني يزقن:

يعتبر قصر بني يزقن مصدر ومنطلق فكرة إنشاء القصر الجديد تينميرين، ولفهم أهداف وأبعاد المشروع لابد من استيعاب الخصائص العمرانية ومقومات الاستدامة في قصر بني يزقن والمتمثلة في الأسس التالية:

- توطين القصر في موضع دفاعي محصن بسور للحماية بجوار أراضي خصبة ومصدر للمياه؛
- تم تخطيط القصر بشكل ملائم للمناخ الصحراوي من خلال تبني فكرة الأنسجة المتلاحمة والمتضامة والشوارع المتوية والضيقة والتي تقلل من امتصاص أشعة الشمس وتعمل علي تكسير الرياح باستخدام مواد بناء محلية.
- التقسيم الوظيفي للمجال: نواة مركزية كمصدر للسلطة والقرار والتنظيم، ثم المجال السكني في حلقات متتالية تعبر عن مراحل التطور العمراني، فمجال للنشاط والعمل والمتمثل في السوق والأزقة التجارية؛
- تم تخطيط القصر كوحدة اجتماعية تخضع لنظام اجتماعي فعال ومحكم نتيجة لعدد السكان المحدود ضمن مجال مغلق هذا ما يفسر قوة التكافل و شدة الانتماء للمجال عكس المدينة الحديثة المشكلة من أحياء مفتوحة تضعف العلاقات الاجتماعية نظرا لازدياد عدد أفراد المجتمع.
- اعتماد الجانب الوظيفي في تقسيم شبكة الطرق؛
- المساكن ذات علو متساوي و مغلقة على الشوارع بحيث يتصل المسكن بالمحيط الخارجي بباب للدخول و بعض الفتحات الصغيرة في الأعلى، أما الفراغ فموجه نحو الداخل لحماية الخصوصية.
- يعتبر القصر مجال منتج للثروة بممارسة عدة أنشطة منتجة تساهم فيها كل أفراد الأسرة كالنسيج والصناعات التقليدية و المبادلات التجارية إضافة إلى الوفود السياحية.

## ٥. الخيار الجديد للتوسع: " قصر تينميرين "

بهدف تثمين والمحافظة على النمط العمراني المحلي وانطلاقاً من فكرة التعمير التشاوري والذي يستند إلى مبدأ إشراك كل الفاعلين في التصور والتفكير ثم الانجاز وصولاً إلى الصيانة والمحافظة على المشروع والعمل على ترقية الحياة الحضرية فقد تم استحداث القصر الجديد تينميرين كنموذج عمراني محلي مستلهم من التراث العمراني للمنطقة ومخطط بشكل ملائم لخصائص المناخ ونمط عيش سكان المنطقة بحيث يحمل عدة مميزات عمرانية أهمها:

- يحاط القصر بسور و يتم الدخول إليه عن طريق البوابة الرئيسية؛
- يتم البناء وفق طبوغرافية الموقع دون إحداث أي تغيير أو تكسير للانحدار.
- شوارع ملتوية وضيقة مع وجود ساحات تتوسط المساكن موصولة بطرق عريض تسمح بمرور الآليات عند الضرورة دون تكسير الهدوء الدائم والمعتمد في تخطيط القصر.
- المساكن ذات واجهة بسيطة ومحافظة على نفس المخطط المعماري للمسكن المزابي مع الربط بكل الشبكات المختلفة.
- تخطيط ملائم للبيئة الحارة (مناخ محلي حضري) بتكتل وتراس البناءات وتوجيه الوظائف داخل المسكن والأحياء للحماية من كثافة الإشعاع الشمسي والرياح المحملة بالرمل والتقليل من استهلاك المياه.
- انطلق المشروع سنة ١٩٩٥ بمبادرة من جمعية (توزيع) المحلية وبمساهمة الدولة وإشراك الخواص وكل الفاعلين من مجتمع مدني لبناء ٧٠ سكن في شكل قصر جديد تحت شعار القضاء على أزمة السكن وحماية الواحة من التوسع العمراني ومما أضفى على المشروع طابع الاستدامة هو:

- اعتماد البعد البيئي بالبناء فوق سفح صخري و بمواد بناء محلية ( الحجارة ).
- اعتماد البعد الاقتصادي بتخفيض تكلفة بناء مسكن بمساحة ٨٤م<sup>٢</sup> كمساحة مبنية مع فناء بمساحة ١٢م<sup>٢</sup> والتي قدرت ب ٤٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار.
- مشاركة المستفيد بمبلغ ٦٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار مع المساهمة في أشغال البناء.
- اعتماد البعد الاجتماعي بالبناء وفق قوانين التعمير في الجزائر بالإضافة إلى الاعتماد على قوانين عرفية معمول بها محليا.
- توزيع المستفيدين وفق التقسيم العشائري لقصر بني يزقن للمحافظة على تماسك نفس التركيبة الاجتماعية.

### ١.٥. أهمية اختيار الموقع:

اختيار موقع القصر الجديد على سفح الوادي ذو الانحدار الكبير والأرضية الصخرية يهدف إلى توفير الامتداد العمراني نحو الواحة وتوفير السكن داخل وادي مزاب بالقرب من الواحة والقصر القديم كامتداد للمجال والزمان تعبيراً عن قوة الارتباط بالمجال .

- تمت أشغال تهيئة الموقع بأسلوب أقل تكلفة و مندمج مع الوسط الفيزيائي بحيث:
- تم تخطيط شبكة الطرق بشكل يقلل الانحدار واستعمال الحجارة في البناء لتقليل من التكلفة.
- تختلف مساحة وشكل القطعة السكنية باختلاف الانحدار بحيث نجد مستويين في طابق واحد.



الصورة رقم (٨):



#### ٢.٥. المفهوم التخطيطي للمشروع:

يعتمد نجاح مثل هذه المشاريع على ضرورة دمجها ضمن منظومة تعميم إقليمي متكاملة، بحيث تشهد حالياً المنطقة توسعات خارج الوادي تتضمن هياكل وبنية تحتية ضرورية لمنظومة التعمير الحديثة كالمطار، الجامعة، المدينة الجديدة متليلي، الملعب الاولمبي وعدة تجهيزات ذات مجال نفوذ وظيفي يتجاوز حدود المنطقة مما يحقق مواصفات المدينة الحديثة و يلبي متطلبات السكان المتزايدة .

أما على مستوي وادي ميزاب فالتعمير يخضع لمعايير ولحقوق أفراد المجتمع المحلي وبهذا نكون قد حافظنا على التراث العمراني بترميم القصور القديمة و ساهمنا في تأصيل القيم العمرانية والمعمارية ببناء قصور جديدة تلبي حاجيات التعمير والرغبة في الاستمرار لدي السكان.

العمل على إدماج المشروع في إطار البيئة المحلية بما تشمله من تنظيم وتحسين للوضع العمراني القائم باستنباط أنماط وهياكل إنشائية جديدة ووظائف عمرانية متطورة في أشكال توسعات تعمل على إدخال تغييرات في الجانب التقني ومواد البناء ومقاييس التخطيط الحضري مع اعتماد البعد البيئي والمناخي في المشاريع الحضرية كمؤشر تخطيطي لتفادي إشكالية عدم ملامة البنايات والأنسجة للظروف المناخية المحلية، مما قد ينعكس سلبا على سكان هذه المنطقة ويؤثر في قدرتهم على العمل والإنتاج، وبذلك يتم استهلاك وإنتاج الطاقة بشكل كبير مما يؤدي إلى رفع درجة الحرارة وزيادة أعباء التكيف.

٣.٥. أهداف المشروع : تتمثل أهم أهداف المشروع في:

- ترقية الإطار المعيشي للسكان.
- خلق بيئة هندسية ودية تسير الطبيعة و تندمج معها.

- الجمع بين التقنية الحديثة والرغبة في استمرار النموذج التقليدي.
- حماية التراث العمراني وضمان استمرار القيم المعمارية والعمرانية للقصور.
- حماية الواحات من التوسع العمراني.
- تطوير الصناعات التقليدية وترقية النشاط السياحي كقطاع منتج للثروة.
- ترسيخ تقاليد التكافل الاجتماعي والحفاظ على تماسك القصر كوحدة اجتماعية.

٤٥. قصر تينميرين تجسيد لمفهوم العمران المستدام:

لتقييم أثر المشروع في ترقية التراث العمراني لابد من فهم:

التصور العمراني والذي يحمل تقريبا نفس الخصائص الاجتماعية والعمرانية لقصر بني يزقن مما جعل منه مقصد سياحي يضاف إلى القصور الأخرى.

تقييم المشروع كعنصر مجالي مهيكّل يبين من خلال المشهد العام القصر كوحدة عمرانية مندمجة ومنسجمة ضمن المظهر أو الأشكال الحضرية دون إحداث أي تشوه.

الصورة رقم (٩):



إن استمرار الطابع العمراني للمنطقة يعتبر من أهم معايير الاستدامة وذلك في ظل ظروف طبيعية صعبة و تحولات اجتماعية سياسية وحضارية متعددة، أما حاليا و أمام التحولات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن العولمة والتي تشكل تحدي أكبر يتمثل في الحفاظ علي التراث العمراني والتفكير في تطوير هذا النموذج وفق مواصفات ومتطلبات المدينة الحالية.

ويبرز دور هذا النوع من المشاريع في تنمية وترقية المجال الحضري وذلك من خلال المساهمة في:

- المحافظة على الهوية الاجتماعية والبيئة الثقافية والمساهمة في ترقية المنتجات السياحية وخلق الثروة;
- المحافظة على الأراضي الزراعية و التنوع البيولوجي.
- استعمال مواد بناء محلية غير ملوثة وملائمة للبيئة أقل استهلاك للطاقة.
- توفير السكن وفق القدرة الشرائية للمواطن.



- الحفاظ على نفس الخصائص العمرانية والمعمارية للقصور القديمة وبمقارنة الصور التالية تتضح أوجه التشابه مع إدخال بعض التعديلات لمواكبة التطور الحالي.

مكننا الاطلاع الميداني على كل من القصر القديم بني يزقن والقصر الجديد تينميرين من تحديد أوجه التشابه بين القصرين والمجسدة في:

شوارع ضيقة ومتدرجة، ارتفاع البنايات ٧ أمتار، تراص البنايات، واجهة المسكن بسيطة، الإحاطة بسور والدخول عن طريق أبواب مراقبة.

أما أوجه الاختلاف فتبرز في:

غياب السوق وبرج المراقبة في القصر الجديد وجود شبكة طرق للأليات ومساحات خضراء وتقنيات بناء حديثة في القصر الجديد.

هذه الاختلافات لا يمكن أن تنقص من نجاح هذا المشروع لكونه يعبر عن مرحلة جديدة ضمت كلا من التراكمات والتجارب والخبرة الحضرية القديمة مع التقنيات والتطورات الحالية في مجال البناء والتعمير.

الصورة رقم (١١)



شارع في قصر تينميرين

الصورة رقم (١٠)



شارع في قصر بني يزقن

٥٠٥. استنتاج:

إشكالية حماية التراث العمراني تتطلب تحديد ومراجعة مفهوم التراث وتصنيفه كمناطق محمية، ثم التعمق في أهم أسباب وعوامل التدهور الطبيعية منها والبشرية لنصل إلى اعتماد سياسة تهدف إلى معالجة إشكالية التراث العمراني من خلال شقين:

الشق الأول ويتمثل في كيفية ترميم وتأهيل المحميات العمرانية الموجودة، أما الشق الثاني فيشمل البحث في آليات تأصيل وتطوير التراث العمراني في شكل توسعات جديدة مندمجة ضمن النظام البيئي والوظيفي للمجال.

## الخلاصة:

إن دراسة إشكالية التوسع العمراني في وادي ميزاب كمناطق صحراوية مصنفة ضمن التراث العمراني تتطلب معالجة تعتمد من جهة مقارنة كمية ونوعية ومن جهة أخرى تشخيص مجالي يعتمد على تحليل وتقييم المجال الحضري وفق الأبعاد التالية:

- فهم ديناميكية الوسط الفيزيائي وكيف تهيئة الموضع لاندماج العمران في النظام البيئي بحيث تم بناء سدود

وحضر أبار لتخزين فائض المياه ضمن الطبقات الجوفية لتفادي التبخر، كما يتم سقي الواحات عبر أنفاق أنجزت لتحويل مياه الفيضان وتقسيمها بكميات تتوافق مع مساحة القطع، أما القصور الخمسة فتوطنت على تلال صخرية محمية من الفيضانات في شكل حضري متجانس وملائم للمناخ الحار.

- تحليل عوامل استدامة العمران وفهم رغبة استمرار السكان في تبني القصر كوحدة تخطيطية مغلقة تحافظ على القيم الروحية والأخلاقية للمجتمع.

تشخيص المجال استوجب التفكير في إستراتيجية تخطيط تجمع بين استمرار النموذج العمراني وتحقيق مواصفات المدينة الحالية بناء على تقدير حاجيات النمو العمراني المستقبلي والأثر الممكن على البيئة والعمران وذلك من خلال:

- البحث عن مناطق توسع بعيدة عن المناطق المحمية لتوطين التجهيزات والمرافق المهيكلية لمختلف الوظائف والأنشطة الحضرية.

- ربط المناطق المحمية بالمناطق الجديدة عن طريق شبكة طرق ووسائل النقل المختلفة.

- التقسيم الوظيفي للمجال بحيث يتم التركيز على الوظائف السكنية، السياحية والصناعات الغير ملوثة في المناطق المحمية (مجتمعات سكنية).

- الحفاظ على الشكل الحضري بتحديد معايير ارتفاع البناء بطابق أو طابقين، تحديد المساحة المبنية و الفتحات بشكل وظيفي وبناء على القواعد العرفية المعمول بها، لون الواجهة أصفر أو بني فاتح.

- التعاقد مع السكان كشريك لحماية التراث العمراني بتقديم دعم مادي وفرض شروط ومعايير أشغال الترميم باعتماد عقد المدينة كإطار قانوني للتنفيذ يحدد شروط ومقاييس البناء.

- الحضور الفعلي لمختلف المتعاملين في الاستشارات التقنية المستمرة لمشاريع العمران المختلفة كمشاريع البناء والترميم.

- تشجيع الندوات والملتقيات والأبحاث العلمية في ميدان محافظة على تراث عمراني وادي مزاب المصنف وطنيا وعالميا.

رغم اختلاف الآراء حول أساليب ومفاهيم حماية التراث لابد من التوفيق بين الحماية والتطوير والحياة المعاصرة بالبحث عن أسباب التدهور، ثم العمل على إيجاد إطار قانوني مؤسسي يحدد المهام ويحدد التدخلات وفق معايير مستوحاة من عمق وتراكمات تراثنا العمراني والمعماري مع إدخال الأطروحات والأفكار الأجنبية وإعادة صياغتها وفق متطلبات الهوية العمرانية، لذا لابد من إيجاد نماذج توسع تساهم في صياغة مفاهيم جديدة للحفاظ على أنماطنا العمرانية واستمرارها في ظل متغيرات العصر.

ويمكن أن نضيف بقولنا أن التراث العمراني في غرداية قد تجاوب تجاوبا فعالا ومرونة مبدعة مع المناخ الحار والجاف الذي يسود صحراء الجزائر، وهذا للوصول إلى حد الراحة وذلك من خلال تطوير الكتلة البنائية وقوى الطبيعة، يضاف لها أسلوب حياة السكان ليحقق في النهاية تضافر هذه العوامل وحدة رائعة النتائج عبر القرون ويوفر نسيجا مبتكرا متكاملًا.



## المراجع العلمية :

- ١) أحمد حسين كامل حنفي(١٢-١٤ ابريل ٢٠٠٧) ، مفاهيم القيمة وسياسات الحفاظ على التراث العمراني، مؤتمر الأزهر الهندسي الدولي التاسع.
- ٢) المونوغرافية السياحية و الحرفية لولاية غرداية (فيفري ٢٠٠٢) مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية غرداية
- ٣) جامعة الدول العربية(١٤-١٦ أكتوبر ٢٠٠٢) ، الدليل الإرشادي لمفهوم السياحة المستدامة وتطبيقها ، الندوة الإقليمية الثانية حول السياحة المستدامة في الوطن العربي. والتي انعقدت في جيل - لبنان.
- ٤) جامعة الدول العربية (ديسمبر ٢٠٠٢) ، مسودة ميثاق المحافظة على التراث العمراني و تنميته الصادر عن الجامعة العربية
- ٥) مديرية السياحة لولاية غرداية(٢٠٠٨) ، دليل المواقع الأثرية الثقافية الطبيعية السياحية مع برامج الجولات السياحية
- ٦) خلف الله بوجمعة(٢٠٠٨) ، المدينة الإسلامية بين الوحدة والتنوع ، إصدار موقع مجمع العمران نت
- ٧) د. عفيف البهنسي، المدن التاريخية والتراث الثقافي، كتاب ( فنون العمارة الإسلامية وخصائصها في مناهج التدريس )
- ٨) د. عبد الناصر الزهراني، إدارة موارد التراث - العمارة - في المملكة العربية السعودية. وجهة نظر، جامعة الملك سعود كلية السياحة والآثار .

- 1) Henriette et all (1986), Habiter Le désert Les maisons mozabites, édition ISBN.
- 2) Ministère de la culture, Le Secteur Sauvegardé de la Vallée du M'ZAB ,office de Protection et de Promotion de la Vallée du M'zab (OPVM) ,
- 3) Yaël Kouzmine(2007), dynamiques et mutations territoriales du sahara algerien, vers de nouvelles approches fondées sur l'observation Thèse de doctorat en géographie, université de franche-comté

### Cites web :

<http://whc.unesco.org/en/gidelines>

<http://whc.unesco.org/fr/conventiontext>







# Urban Development of Oued M'zab: Dialema of Extension and Preservation of Urban Heritage

**Prof. Aqaqba Ahmed**

Department of Earth Science  
College of Science  
Al-Hadj La-Khadar University  
Batna, Alegeria  
e.mail: Dja\_aka@yahoo.fr

**Prof. Goas Mustafa**

Department of Earth Science & Urban  
Tibssa University, Algeria  
e.mail: mostafa\_gaouas@yahoo.fr

## Abstract

This research paper aims to understand and identify models of urban extension in accordance with the authenticity and the key factors in the design of urban local Oued M'zab through research in the urban heritage and inspiration of a philosophy characterized by urban forms and urban fabric of the organization own a Saharan environment by organizing and structuring the space according to social and environmental data that contribute to the urban development, to Respond the needs of people and stop the degradation of the urban heritage and the environment.

The problem of urban expansion in protected areas require an understanding of the ecological system and how to integrate the traditional planning model to extract the most important foundations and factors of sustainability, then set the value characteristics of urban heritage assessing, the extent of degradation suffered by traditional tissue protected and the negative impact of the expansion of settlements on the ecological system and urban heritage. This issue seeks to address and revise the forms of expansion in the ancient cities by highlighting the most significant and solutions aimed at achieving a balance between heritage protection and urban development in modern life examining the reasons for this degradation, then the establishment of an institutional framework to clarify roles and interventions according to criteria based on the merits of our urban heritage to integrating ideas, Western perspectives and reformulated according to the requirements of urban identity. For these reasons, the draft of the new building embodies the main models of the most successful expansions in Oued M'zab that could help formulate new ideas to save our urban models and their livelihood despite changes in life.

